

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٧٩

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد آمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1833578 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): في ٢١ أيلول/سبتمبر، حذرت المجلس بأننا نخسر المعركة ضد المجاعة في اليمن (انظر S/PV.8361). ومنذ ذلك الحين، ازدادت الحالة سوءا. لذلك، وكما يقضي القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس في أيار/مايو، أصدرنا الكتاب الأبيض الذي عمم في أواخر الأسبوع الماضي. وتمشيا مع التزاماتنا بموجب قرار المجلس هذا، تركز إحاطتي الإعلامية اليوم على خطر المجاعة.

إن المجاعات نادرة الحدوث جدا في عالمنا المعاصر، لحسن الطالع. كانت منتشرة في الماضي، وشائعة نسبيا في شتى أنحاء العالم في أكثر من ٩٩ في المائة من تاريخ البشرية. ومن سمات التقدم المذهلة في عصرنا أن مجاعتين فحسب قد أعلن عنهما خلال السنوات العشرين الماضية – أولاهما أودت بحياة ربع مليون صومالي في عام ٢٠١١، والأخرى التي أُعلنت في العام الماضي تأثر بها عشرات الآلاف من الأشخاص في جنوب السودان. وهذا التقدم الأخير يجعل ما نواجهه الآن في اليمن أمرا صادما. وتعلَن المجاعة عند تجاوز عتبات ثلاث معا: انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد والوفيات. وتبين المعايير الثلاثة أن أسرة واحدة على الأقل من بين كل خمسة تواجه نقصاً حادا في الغذاء، وأن أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد أو الهزال، وأنه يموت شخصان على الأقل من كل ١٠ ٠٠٠ شخص في كل يوم.

والتقييمات التي أجريت قبل عام مضي بينت أن ١٠٧ من أصل ٣٣٣ منطقة في اليمن معرضة لخطر المجاعة، حيث تم تجاوز اثنتين من العتبات الثلاث أو على وشك ذلك. وتُجرى الآن عملية تقييم إضافية في جميع أنحاء البلد، ومن المتوقع أن تصدر النتائج الأولية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من الصعب التأكد من تجاوز المعيار الثالث – أي عدد الوفيات نتيجة الجوع أو الأمراض المرتبطة بالجوع. مع ذلك، وفي حين أن البيانات المتعلقة بالوفيات يصعب جمعها وتحديد موقعها، يشير العاملون في مجال الصحة إلى تزايد عدد الوفيات المرتبطة بالعوامل المتصلة بالأغذية.

ونحن نعلم أيضا أن الكثير من حالات الوفاة خَفِيّ. ولا يعمل سوى نصف المرافق الصحية في اليمن، وأعداد كبيرة من اليمنيين لا يملكون من المال ما يكفي للوصول إلى تلك المرافق المفتوحة. وبالتالي، فإن غير القادرين على الوصول إلى الرعاية غالباً ما يموتون في المنزل. وعدد قليل جدا من الأسر من يبلغ عن هذه الوفيات، وبالتالي لا تسجل تلك الوقائع. ومع ذلك، في نهاية العام الماضي، قدرت وكالة إغاثة أن ١٣٠ طفلا دون سن الخامسة يموتون في كل يوم بسبب الجوع الشديد والمرض – ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ طفل صغير على مدار العام. وبينما ننتظر نتائج التقييمات الجارية حاليا، فإننا نعلم بالفعل أن عاما آخر من الحرب والأزمة الاقتصادية دفع ملايين اليمنيين نحو المجاعة.

ولذلك، لكي أكون واضحا، فإن تقييمي ومشورتي إلى المجلس هو أن هناك الآن خطرا واضحا وماثلا لمجاعة كبيرة وشيكة تجتاح اليمن – أكبر كثيرا من أي شيء شهده أي مهني يعمل في هذا المجال أثناء حياته العملية. بعض الأشخاص، وربما من بينهم أعضاء المجلس، قد يفكرون ”انتظر لحظة!. لقد أُخبِرنا بذلك من قبل ولم يحدث“. هذا صحيح. لقد حذرنا من المجاعة في اليمن في بداية العام الماضي في إطار دعوة الأمين العام إلى العمل، الذي أشار أيضاً إلى المخاطر في الصومال وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا. وكانت الاستجابة زيادة هائلة في جهود الإغاثة المنسقة للأمم المتحدة، مما ساعد على تخفيف أسوأ آثار الأزمة في ذلك الوقت. وقد أصدرت تحذيرا مماثلا عندما أطلعت المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي على الأثر المحتمل للحصار الاقتصادي الذي فرضه التحالف الدولي عقب الهجمات بالصواريخ على الرياض من داخل اليمن. ورُفع الحصار واستؤنفت الواردات الخاضعة للإشراف من الأغذية والوقود والأدوية عبر موانئ البحر الأحمر. وما أقوله للمجلس اليوم هو أن الحالة الآن أخطر بكثير من أي من هاتين المناسبتين.

ما سبب ذلك؟ أولا، يرجع ذلك إلى العدد الكبير من الأشخاص المعرضين للخطر. وفي تقريري عن المستجدات إلى المجلس في الشهر الماضي، قلت إن ٣,٥ مليون شخص إضافي من المرجح أن يعانوا بشدة من انعدام الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة، إضافة إلى الملايين الثمانية الذين نصل إليهم كل شهر من خلال جهود الاستجابة المنسقة للأمم المتحدة. وهذا ما مجموعه ١١ مليون شخص. وهذا ما قلته في ٢١ أيلول/سبتمبر. ونحن نعتقد الآن أن هذا التقدير كان خاطئا. وتقييمنا المنقح، وهو نتيجة أعمال مسح وتحليل جديدة، هو أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين يواجهون ظروف ما قبل المجاعة – بمعنى أنهم يعتمدون كليا على المعونة الخارجية من أجل البقاء – قد يصل قريبا إلى ١٤ مليونا وليس ١١ مليونا. وهذا هو نصف مجموع سكان البلد.

ثانيا، إذا تجاوزنا الأرقام المجردة، ففي حين ظل الملايين من الناس يعيشون على المساعدات الغذائية الطارئة لسنوات، فإن المساعدة التي يحصلون عليها تكفي بالكاد للبقاء، لا للنمو. وعدد الوفيات مرتفع بشكل غير محتمل. والنظم المناعية لملايين الأشخاص الذين يحصلون على دعم البقاء على قيد الحياة لسنوات دون انقطاع تنهار الآن حرفيا، مما يجعلهم – ولا سيما الأطفال والمسنين – أكثر عرضة للاستسلام لسوء التغذية والكوليرا وغيرها من الأمراض.

وفي الشهر الماضي، أوضحت التطورين الأخيرين اللذين عمقا الأزمة: أولا، تكثيف القتال حول الحديدة، مما خنق شريان الحياة الذي تعتمد عليه عملية المساعدات والواردات التجارية؛ ثانيا، انهيار الاقتصاد مزيدا في الآونة الأخيرة. ما الذي حدث منذ ذلك الحين بشأن هاتين المسألتين؟ استمرت الاشتباكات العنيفة في الحديدة، بما في ذلك القتال العنيف والقصف والغارات الجوية في مدينة الحديدة خلال الأيام القليلة الماضية.

وأُجبر ما يزيد على ٥٧٠ ٠٠٠ شخص على ترك ديارهم في محافظة الحديدة منذ تصاعد القتال في نهاية حزيران/يونيه. وبسبب الاشتباكات المستمرة ما يزال الطريق الممتد من شرق مدينة الحديدة إلى صنعاء مغلقا، ما يؤثر سلبا على النشاط التجاري والقوافل القادمة من الموانئ الرئيسية التي تخدم جميع المراكز السكانية في شمال اليمن.

وما تزال الاشتباكات أيضا تمنع الوصول إلى إحدى المطاحن التي يتوفر فيها ما يكفي من الحبوب الممولة بواسطة المعونة لتسد حاجة ٣,٧ مليون شخص لمدة شهر، في حين لا تزال العديد من مستودعات المساعدة الإنسانية في منطقة الحديدة محتلة لأكثر من شهرين حتى الآن.

وما تزال أطراف النزاع تنتهك القانون الدولي الإنساني. ومنذ أواخر أيار/مايو سُجِّلت أكثر من ٥ ٠٠٠ انتهاكات منفصلة، بما في ذلك وقوع الخسائر الجماعية في صفوف المدنيين وتدمير

البنى التحتية المدنية الحيوية أو إتلافها، بما في ذلك المستشفيات ومحطات الكهرباء وشبكات المياه والأسواق والطرق والجسور. وتؤدي حالات التأخير في إصدار التأشيرات والقيود المفروضة على استيراد المعدات والبضائع وسحب التصاريح والتدخل في عمليات تقييم أداء العمل الإنساني والتدخل في عمليات الرصد، إلى الحد من قدرة الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة المنقذة لأرواح المدنيين الأبرياء. وسوف تتوقف جهود الإغاثة في نهاية المطاف ما لم يتم وقف الأعمال العدائية، وخاصة حول مدينة الحديدة حيث استمر القتال لأكثر من أربعة أشهر حتى الآن وألحق الضرر بالمرافق الرئيسية والبنى التحتية التي تعتمد عليها عمليات المساعدة الإنسانية. وقد حان الوقت لأن تأهبه جميع الأطراف لتلك التحذيرات.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فإن المشكلة الأساسية كما شرحتُ في الشهر الماضي، هي أن اليمن يعتمد بالكامل تقريبا على الواردات من أجل الحصول على الغذاء والوقود والأدوية. ولم تعد العملات الأجنبية المتاحة، سواء تلك المتحصل عليها من صادرات النفط الضئيلة المتبقية، أو تحويلات الأموال إلى الوطن من اليمنيين المقيمين خارج البلد والمساعدة الدولية، كافية لتمويل الواردات اللازمة لدعم معيشة السكان. ومنذ عام ٢٠١٥ تقلص الناتج المحلي الإجمالي – الدخل القومي لليمن – بنسبة ٥٠ في المائة. وفقد ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ وظيفة في حين لم يتمكن مئات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين من استلام رواتبهم بشكل منتظم منذ عام ٢٠١٦. ولم تعد أكثر من ١,٥ مليون أسرة تتلقى دعما من خلال شبكات الأمان العامة ويعيش أكثر من ٨٠ في المائة من اليمنيين الآن دون خط الفقر.

وقد تم التخفيف من وطأة انهيار الاقتصاد المحلي جزئيا – جزئيا فحسب – بفضل جهود المعونة، بما في ذلك التمويل السخي في هذا العام من دول الخليج والولايات المتحدة والبلدان الأوروبية والجهات المانحة الأخرى، التي مكنت الأمم المتحدة وشركاءها من تكثيف جهودها الغوثية إلى حد كبير. وما تزال وكالات المعونة تقوم بأكبر عمليات إغاثة إنسانية في اليمن على نطاق العالم. وتعمل أكثر من ٢٠٠ منظمة هناك من خلال خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، وتمكنا من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق اليمنية البالغ عددها ٣٣٣ منطقة هذا العام. ويتلقى ما يصل إلى ٨ ملايين شخص كل شهر المساعدة المنقذة للحياة في إطار ذلك البرنامج. ولكن ونظرا لعدم تمكن عملية المعونة من تلبية احتياجات جميع اليمنيين، فقد دعوت في الشهر الماضي إلى إدخال العملات الأجنبية بقدر كبير واستئناف دفع مرتبات أصحاب المعاشات التقاعدية والموظفين الأساسيين في القطاع العام مثل المعلمين والمهنيين الصحيين.

وجرت مناقشات بناءة بشأن كلتا هاتين المسألتين، فضلا عن مؤشرات استمرار تقديم المزيد من الدعم، ولا سيما من بلدان الخليج. ويكتسي إعلان اليوم أهمية خاصة: تعهد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتوفير ٧٠ مليون دولار لدفع بدلات المعلمين البالغ عددهم ١٣٥ ٠٠٠ معلم في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، أخشى أن يكون العمل العام في هذه المجالات لا يزال ضئيلا وبطيئا للغاية، وأن يؤدي ذلك إلى اتجاه المسار نحو المجاعة. ولذلك فإن مناشدتي هي أن تعمل الجهات المعنية على معالجة هذه المسألة الملحة للغاية.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن حكومة اليمن تواصل التخطيط لفرض مزيد من القيود على استيراد السلع الأساسية. وأُبلغ التجار الساعون لاستيراد ست سلع أساسية: القمح والأرز والسكر والحليب وزيت الطهي ومشتقات الوقود – الآن بأنه يجب عليهم تأمين التسهيلات الائتمانية من المصرف المركزي نتيجة للضوابط الحكومية الجديدة. ولكن لم يؤذن إلا بالقليل من التسهيلات الائتمانية منذ حزيران/يونيه، ولم يؤذن بمعظمها إلا في

الأيام القليلة الماضية. وترتبت عن إنفاذ تلك الضوابط آثار مثيرة للقلق سلفا. فبناء على طلب الحكومة منعت سفينتان تحملان أكثر من ٢٩ ٠٠٠ طنا من الوقود من الدخول لليمن في الأيام الأخيرة. وقد تحدثت في الشهر الماضي عن الأثر الملح لنقص الوقود في البلد. وإذا ما استمرت الأوضاع الحالية، فلا مناص من تقليص خدمات المياه والمرافق الصحية أو انعدامها تماما.

وأعلنت الحكومة عزمها على أن يشمل إنفاذ هذه الضوابط الجديدة على الواردات الغذائية أيضا اعتبارا من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وما لم تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل أو إلغاء هذه المتطلبات الجديدة، فإن من الممكن أن تخفض واردات السلع الغذائية الرئيسية والوقود بمقدار النصف، وفقا لتقديراتنا. ومن شأن ذلك، لأسباب سبق لي أن أوضحتها أن يكون سببا لإزهاق أرواح عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال. وعليه، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى الجهود الممكنة لتفادي الكارثة. ونسعى على وجه الاستعجال للحصول على دعم المجلس لاتخاذ إجراءات في خمسة مجالات.

أولا، يجب وقف الأعمال العدائية داخل جميع مناطق البنى التحتية والمرافق التي تعتمد عليها عمليات تقديم المعونة والمستوردون التجاريون. وسيدل وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية على التزامات أطراف النزاع بالقانون الدولي الإنساني وبذل كل ما في وسعها لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وكما سبق أن أوضحنا من قبل فإن الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور هام في كفالة الاستخدام المناسب للمرافق الرئيسية، وخاصة حول مدينة الحديدة.

ثانيا، يجب علينا أن نحمي وصول الإمدادات الأغذية والسلع الأساسية الأخرى إلى جميع أنحاء البلد. ويجب ضمان تدفق واردات المساعدة الإنسانية والتجارية في جميع الموانئ ومنها إلى مقصدها النهائي. ويعني ذلك رفع القيود الحالية والمقررة على الواردات وأن تظل طرق النقل الرئيسية مفتوحة وآمنة.

ثالثا، هناك ضرورة ملحة لإدخال العملية الأجنبية في اقتصاد البلد عن طريق المصرف المركزي، فضلا عن التعجيل بتوفير الائتمانات للتجار ودفع مرتبات المتقاعدين والموظفين المدنيين.

رابعا، تجب زيادة تمويل العمليات الإنسانية ودعمها. وبالنظر إلى الزيادات المتوقعة في الاحتياجات – لما يصل إلى ١٤ مليون شخص – كما قلت – والفترة الزمنية للتنفيذ التي لا بد منها، فإن وكالات المعونة بحاجة إلى موارد إضافية ويتعين عليها تكثيف جهود الإغاثة التي تبذلها.

خامسا، وبسبب الخطر المحدق بالكثير من الأرواح، فإننا ندعو الأطراف المتحاربة إلى اغتنام هذه الفرصة للتعاون الكامل والمعلن مع المبعوث الخاص لأجل إنهاء النزاع. وما برحنا نحن الاثنان نتحدث عن هذه المسائل في جميع الأوقات، وناقشنا معا هذه المتطلبات الخمس التي بينتها أمام أعضاء المجلس اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر لمارك لوكوك عن أن ارتباطا سابقا قد تسبب في وصولي المتأخر إلى القاعة، ولكنني أشكره جزيل الشكر على إحاطته المؤثرة للغاية. وإنه لأمر طيب أن تتمكن الأمم المتحدة من إبلاغ المجلس على وجه الاستعجال في اتساق مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) متى لاح خطر المجاعة الناجمة عن النزاعات وتفشي انعدام الأمن الغذائي في سياقات النزاع المسلح. وأعرب المجلس بموجب قراره ٢٤١٧ (٢٠١٨) عن عزمه على إيلاء الاهتمام

الكامل للمعلومات التي يوفرها له الأمين العام. ومثلما نعلم نحن جميعا في المجلس، قد أصبح إحدى المسائل التي يتابعها المجلس عن كثب ويشعر إزاءها ببالغ القلق. ويسرني انضمام السفير اليمني إلينا اليوم.

إن الأرقام التي ذكرها مارك لوكوك مروعة حقا. ونطاق الأزمة يشكل مصدر قلق بالغ، كما أن حقيقة أنه لا يبدو أن الأزمة تتحسن أمر يتعين على المجلس أيضا أن يوليه اهتماما كبيرا. ولن أكرر ذكر الأعداد – ولكن حقيقة أنها بالملايين لا بد وأن تدفعنا إلى التفكير بشأنها. وعلى وجه الخصوص، يشكل سوء التغذية الحاد الذي يعاني منه نحو مليوني طفل دون سن الخامسة جرس إنذار. وأفهم أن حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من هؤلاء الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. وهذه حالة تهدد الحياة، وتتطلب العلاج العاجل.

وسُجل العدد الأكبر من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم في محافظة الحديدة، حيث توجد ١٠٠ ٠٠٠ حالة تقريبا. وبعد الضربات الجوية في أواخر تموز/يوليه والتي أسفرت عن إلحاق الضرر بمرافق الصرف الصحي وإمدادات المياه الرئيسية، تضاعف تقريبا عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا، وهذا بالطبع يزيد من خطر تفشي موجة جديدة من الكوليرا. ولا يمكن احتواء تفشي المرض مثلما حدث في العام الماضي إلا من خلال الاستجابة الإنسانية. وقد تؤدي مواصلة عرقلة العمليات الإنسانية إلى عواقب كارثية، على نحو ما قال مارك.

لقد طلب مارك زيادة التمويل والدعم المقدم إلى العمليات الإنسانية. والجهود التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية موضع ترحيب. وبالنسبة للمملكة المتحدة، فإننا عازمون على الاضطلاع بدورنا. ففي يوم الأغذية العالمي، الموافق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المملكة المتحدة عن حزمة مساعدات تزيد قيمتها على ١٢٥ مليون دولار، والتي نأمل أن تساعد اليونيسف في التصدي لسوء التغذية في اليمن.

إلا أن التمويل وحده لن يكون كافيا لمعالجة خطر المجاعة المتزايد. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل جميع الأطراف بشأن الاقتصاد والواردات وإمكانية الوصول وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأود أن أسلط الضوء على أربعة مسائل على وجه الخصوص.

أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد، فإننا نتشاطر القلق بشأن الانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني. والارتفاع الحاد في الأسعار يجعل العديد من السلع الأساسية بعيدة عن متناول العديد من اليمنيين، فيما يكافح البنك المركزي لدفع مرتبات موظفي القطاع العام. ونتطلع إلى أن تتخذ حكومة اليمن والبنك المركزي إجراءات عاجلة لتحقيق استقرار الريال، على سبيل المثال، من خلال إصدار خطابات الاعتماد الموعودة إلى مستوردي الأغذية التجاريين اليمنيين. وريثما يحدث ذلك، نقترح أيضا أن توقف حكومة اليمن تنفيذ المرسوم ٧٥ الذي يمنع دخول سلع أساسية، مثل القمح وزيت الطهي والأرز، إلى البلد في وقت تشتد الحاجة إليها.

ثانيا، إن توفير إمكانية إيصال الغذاء والوقود للأغراض التجارية والإنسانية إلى اليمن وتوزيعهما في جميع أنحاء البلد دون معوقات أمر ضروري إذا أُريد تفادي المجاعة. ويتسبب النزاع في قطع طرق النقل الهامة، بما في ذلك الطريق الرئيسي الرابط بين الحديدة وصنعاء، وأصبحت الطرق البديلة أكثر ازدحاما وعرضة للخطر. ومن جانبهم، ينبغي للحوثيين أن يكفوا عن التدخل في الاستجابة الإنسانية حتى يمكن إيصال الغذاء والوقود والأدوية إلى أشد المحتاجين إليها في جميع أنحاء المناطق الشمالية.

ثالثا، من الضروري التقيد بالقانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية. ويشمل ذلك حماية المدنيين وحماية الهياكل الأساسية المدنية. وما فتئنا نوضح ذلك في المجلس، ولكنني أكرر ذلك مرة أخرى اليوم. وليس من المهم أن تتم العمليات العسكرية مع الالتزام بمبادئ التناسب والحيطة والتمييز فحسب،

ولكن من المهم أيضا إدراك أن أي أضرار إضافية تلحق بالهياكل الأساسية ذات الصلة بالمواد الغذائية، مثل المطاحن وصوامع القمح، تهدد الإمدادات الغذائية الهشة بالفعل.

رابعا وأخيرا، وكما أوضحنا، فإن التسوية السياسية وحدها هي التي ستمكن من التصدي بصورة سليمة للأزمة الإنسانية المتردية وستحقق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى التعاون بشكل بناء وبحسن نية مع المبعوث الخاص بهدف التوصل إلى تسوية سياسية. ونتطلع إلى أن نستمع إلى السيد مارتن غريفيث مرة أخرى في المجلس. فآخر مرة استمعنا إليه كانت في ١١ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8348) عقب الأنباء المخيبة للآمال من جنيف. ونحن نؤيد جهوده، المتواصلة منذ ذلك الحين، ونتطلع إلى المزيد من المعلومات المستكملة في الأسابيع القادمة عن التقدم المحرز نحو التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تدابير بناء الثقة والتوصل لاتفاق إطاري أوسع نطاقا.

وفيما يتعلق بالنقاط الأربع التي قدمها مارك، والتي تناولت بعضها الآن، أعتقد أنها تستحق نظر المجلس فيها على وجه الاستعجال تماما.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على الإحاطة التي تقدم بها للمجلس حول آخر التطورات المصاحبة للأوضاع الإنسانية في اليمن.

سأركز في كلمتي على موضوعين رئيسيين، وهما: تطورات الأوضاع الإنسانية في اليمن والتطورات السياسية والأمنية.

أولا، بخصوص تطورات الأوضاع الإنسانية في اليمن، يساورنا بالغ القلق حيال تطورات الأوضاع الإنسانية في اليمن، وكما استعرضها أمامنا السيد مارك لوكوك، والتي تنذر بقرب وقوع خطر انعدام الأمن الغذائي وقابلية وقوع أكثر من ٣,٥ ملايين نسمة في دائرة الخطر المحيق بالشعب اليمني الشقيق. إن ما يشهده اليمن الشقيق من تدهور متلاحق في الأوضاع الإنسانية هو نتيجة حتمية للنزاع المسلح الدائر، والذي غالبا ما تكون القطاعات الاقتصادية أحد ضحاياه.

ومع تعثر دفع المرتبات للمواطنين وتراجع سعر صرف الريال اليمني لمستويات غير مسبوقة أمام العملات الأجنبية، بات أمام المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة لدعم الحكومة اليمنية لضمان نجاح سياستها الهادفة لوقف نزيف العملة الوطنية وإعانة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، ضمن سياق إجراءات بناء الثقة والمتصلة بتوحيد المؤسسات المالية اليمنية، وعلى رأسها البنك المركزي، لوضع آليات جديدة لتحصيل الإيرادات من مختلف المناطق اليمنية وتوجيهها لدفع الرواتب للمواطنين والتي، بدون شك، ستسهم في حال إتمامها في تخفيف حدة المعاناة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدعم المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية في دعمها للبنك المركزي اليمني مؤخرا من خلال الوديعة المقدمة والبالغة ٢٠٠ مليون دولار ليصل بذلك إجمالي ما أودعته في البنك المركزي اليمني إلى حوالي ٣,٢ بلايين دولار. هذا بالإضافة لقيامها، مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بتقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار كدعم لرواتب المعلمين في اليمن بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسف.

ثانيا، بخصوص التطورات السياسية والأمنية، فإن اجتماعنا اليوم لمناقشة تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن هو نتيجة متوقعة جراء انقلاب جماعة الحوثي على الشرعية الدستورية في اليمن واستيلائها بالقوة الجبرية المسلحة على معظم مقدرات ومؤسسات الدولة وعدم استجابتها للجهود السياسية الرامية لإنهاء الأزمة، والتي كان آخرها عدم حضورها لجولة المشاورات في جنيف بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر الماضي، والتي حظيت بدعم كامل من مجلس الأمن، وكذلك لعرقلتها المتعمدة

لمسارات المساعدات الإنسانية سواء من خلال عمليات منع هذه المساعدات واحتجازها وسلبها، حيث قامت بمصادرة واستهداف أكثر من ٦٩٠ شاحنة إغاثية، واستولت على أكثر من ١٥ ألف سلة إغاثية، ومنعت واحتجزت ٨٤ سفينة إغاثية ونفطية، وكذلك لما أشار إليه السيد لوكوك من قيام هذه الجماعة بالاستيلاء على المستودعات الإنسانية في الحديدة.

ويضاف إلى ذلك سيطرة الحوثيين على مدينة الحديدة وموانئها وتحويلها لمنطقة عمليات عسكرية، مانعين بذلك الوصول الآمن لمستودعات الغذاء وتهديدهم لمسار الملاحة البحرية الدولية. وقد أكدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) إدانتها لقيام جماعة الحوثي ومسؤوليتها في استهداف السفن التجارية في البحر الأحمر، مؤكدة على أن هذه الهجمات تُعد انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وسيكون لها تداعيات سلبية على إيصال المساعدات الإنسانية ومسار الشحنات التجارية.

نعيد هنا التأكيد على استعداد دولة الكويت لدعم وتسهيل كافة الجهود الدولية الساعية لتغليب الحل السياسي المستند على قرارات الشرعية الدولية وتيسير عمل المبعوث الخاص السيد غريفيث في جهوده الحالية لإعادة الأطراف اليمنية على طاولة المفاوضات. رغم التحديات الأمنية المحدقة، والمتمثلة في استمرار جماعة الحوثي في ممارساتها لتهديد السلم والأمن الإقليمي من خلال استهدافها لأراض المملكة العربية السعودية بحوالي ٢٥٠ صاروخ باليستي وأكثر من ٦٧ ٠٠٠ مقذوف متفجر.

ختاما، السيد الرئيس، نؤكد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غريفيث. وعلى أهمية ارتكاز الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة في اليمن على الحل السياسي المستند على المرجعات السياسية الثلاث: وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وبما يضمن سيادة واستقلال اليمن ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. نحن ممتنون له ولفريقه على عملهما من أجل تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في اليمن.

تعرب الصين عن تعازيها للضحايا اليمنيين الذين قضوا في الإعصار المداري لبان وتقدم خالص المواساة إلى أسرهم. ونتمنى الشفاء العاجل لجميع المصابين.

في ظل النزاع الدائر في أماكن مثل الحديدة، تفاقمت الأزمة الإنسانية في اليمن وزادت معاناة الشعب. وبالرغم من الدعم القوي المقدم من المجتمع الدولي، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية عموما في اليمن استمرت في التدهور. فالخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الطبية تتناقص. وأسعار الأغذية والوقود، التي تؤثر على معيشة الناس، آخذة في الارتفاع، وخطر المجاعة يلوح في الأفق الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد أسفرت النزاعات المسلحة عن زيادة الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير البنى التحتية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية – وهي الحالة التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات بغية التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الحالية الخطيرة في اليمن. وتود الصين أن تدلي بالنقاط التالية.

أولا، ينبغي لأطراف النزاع تهيئة الظروف للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن. ونحثها على الالتزام بالقانون الدولي، ووقف الأعمال القتالية، وتوفير الوصول الآمن وفي الوقت المناسب للإمدادات الإنسانية، وضمان حركة السلع التجارية العادية. وسيساعد ذلك على تثبيت الأسعار وكفالة توزيع الإغاثة الإنسانية في الوقت المناسب، وبالتالي، تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب اليمني.

ثانيا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنسانية وتوفير الأدوية والأغذية وغيرها من المواد بطريقة محددة الهدف للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. ونقدر الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى للحد من خطر الكوليرا والمجاعة، بما في ذلك تقديم منظمة الصحة العالمية للقاحات الكوليرا لأكثر من نصف مليون من اليمنيين في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا، إن النهوض بالعملية السياسية هو الحل الأساسي والدائم الوحيد للأزمة الإنسانية في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص غريفيث للمشاركة في دفع الأطراف إلى تنحية خلافاتها جانبا والسعي إلى تحقيق التهدئة واعتماد تدابير بناء الثقة مثل الإفراج عن السجناء واستئناف الحوار السياسي المباشر في أقرب وقت ممكن وإطلاق عملية مفاوضات مستدامة.

وخلال السنوات الأخيرة، قدمت الصين عدة شرائح من المساعدات إلى اليمن، بما في ذلك الأغذية واللوازم الطبية، من خلال القنوات الثنائية والتعاون مع الوكالات الدولية. وأعلن الرئيس شي جينبينغ في تموز/يوليه عن مبادرة جديدة لمساعدة اليمن في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية. وستتقيد الصين بنشاط بالتزاماتها للمساعدة على تخفيف حدة الحالة الإنسانية في اليمن. وسنواصل تقديم المساعدة إلى الشعب اليمني قدر استطاعتنا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر المملكة المتحدة على اتخاذها المبادرة بعقد هذه الجلسة في السياق الإنساني المتدهور للغاية الذي ندركه جميعا، والذي وصفه توا السيد لوكوك. إن تحذيراته وتوقعاته واضحة جدا، ويجب علينا جميعا أن نتصرف على وجه السرعة في ضوء المعلومات التي وافانا بها. فعلى مدى أشهر، شهدنا التدهور المستمر للحالة الإنسانية في اليمن. وقد أدت الحرب والفقر المدقع والانهيار الاقتصادي إلى هذه الدرجة العالية من الضعف العام في المجتمع والدولة حتى أصبحنا اليوم على شفا كارثة.

منذ اجتماعنا الأخير في المجلس قبل شهر (انظر S/PV.8361)، تفاقمت الحالة بسبب استمرار انخفاض الريال والقتال الجاري في الحديدة والانخفاض في كمية المواد الغذائية التي يجري إيصالها إلى الحديدة منذ أيلول/سبتمبر. وإضافة إلى ذلك، ووقعت في محافظة المهرة الجنوبية الشرقية أضرار ناجمة عن إعصار لبان المداري. والنتيجة، كما وصفها المبعوث الخاص، هي انتشار خطر المجاعة التي يمكن أن تؤثر على أكثر من ٢٢ مليون شخص، وتفشي وباء الكوليرا على نطاق واسع، وإمكانية حرمان عدة أجيال من اليمنيين من التعليم.

ثانيا، في سياق هذه الحالة البالغة الصعوبة، يجب أن نواصل جهودنا لضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية والسلع التجارية وإيصالها، فضلا عن تشجيع إنتعاش الاقتصاد اليمني. وترد هذه النقاط في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ٢١ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2018/18) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب علينا تنفيذها في اليمن. وهناك هدفان ملموسان ومباشران هما ضمان حماية المدنيين من القصف ونيران المدفعية، ولا سيما في المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل الحديدة، والسماح للمدنيين بالتنقل بحرية وأمان. ويجب أيضا حماية الهياكل الأساسية المدنية.

ويجب أن نواصل السعي إلى تحقيق الأهداف الأخرى التي كثيرا ما يشير إليها المجلس.

أولا، يجب علينا حماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم العاملون في آليات الاستجابة السريعة في محافظة الحديدة وفي أماكن أخرى في اليمن، الذين يعملون في بيئة بالغة الخطورة. ويجب أن يتمكنوا من التخطيط لعملياتهم وتنفيذها في سلام.

وأعرب لهم مرة أخرى عن دعمنا الكامل وتقدير فرنسا العميق لهم.

ثانيا، يجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية. ويجب أن يظل ميناء الحديدة والصليف مفتوحين ويتمكنا من استيعاب السلع الأساسية على الأقل – بما في ذلك الغذاء والوقود – كما كان الحال قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهناك حاجة ماسة إلى حل حتى يتمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال الحاويات التي تحمل السلع الغذائية الأساسية للسكان ثم نقلها إلى محافظة الحديدة وبقية أنحاء البلد. وينطبق الأمر ذاته على الوقود. ويجب أن يظل الشريان الرئيسي بين الحديدة وصنعاء مفتوحا، وندعو الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها في ذلك الصدد.

وختاما، من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى احتواء التضخم الحاد في أسعار المواد الغذائية وانهيار الريال وعدم تعويض الغالبية العظمى من اليمنيين. وهناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في المفاوضات التي قادها المبعوث الخاص لليمن، مارتن غريفيث، مع الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين بشأن هذا الموضوع، ولا سيما فيما يتعلق باستعادة المصرف المركزي اليمني.

كما يجب أن يستمر عمل المؤسسات المالية الدولية لجعل تعافي النظام المصرفي والمالي أمرا ممكنا.

وفي هذا السياق – وسأختتم بياني عند هذا الحد – تكرر فرنسا طلبها إلى الأطراف التعاون بشكل تام مع المبعوث الخاص من أجل إعادة فتح الحوار والمضي قدما بالعملية السياسية. ونحن نعلم أن الحل السياسي هو وحده الذي سيجعل وضع حد نهائي لمعاناة الشعب اليمني أمرا ممكنا. ويغدو البحث عن ذلك الحل أكثر إلحاحا يوما بعد يوم. ووساطة الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد لإحياء المناقشات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة ميناء الحديدة واستئناف المحادثات ووقف الأعمال العدائية بشكل دائم وتحديد معالم الحل السياسي.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الواقعية والتي تبعث على القلق. وأود أيضا أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ما يبذله من جهود في الميدان وعلى مبادرته بتحذير المجلس من الخطر المتزايد لحدوث مجاعة بسبب النزاع في اليمن.

ويستند التحذير الذي أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجلسة مجلس الأمن هذه بشكل مباشر إلى القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن النزاع والجوع، المتخذ في وقت سابق من هذا العام. ويأتي هذا التحذير في مرحلة حاسمة، حيث زاد عدد القتلى من المدنيين في الأعمال العدائية بما يقارب ثلاثة أضعاف شهريا في أعقاب تصاعد العنف في هذا الصيف؛ وفي وقت يدفع الكساد الاقتصادي الملايين من الناس أكثر إلى ما دون خط الفقر؛ وتهدد الأعاصير حياة المدنيين الذين يعانون من الضعف البالغ أصلا في اليمن؛ وفي وقت ثبت فيه أن جهود المجلس الرامية إلى إنهاء هذا النزاع الرهيب غير كافية.

في الأسبوع الماضي، استضفنا في هذا المبنى معرضا للصور، ضم صورا لضحايا النزاع والجوع. وكان من بين صور الضحايا التي تم عرضها صورة لطفلين من اليمن يعانيان من سوء التغذية الحاد. وهذان وجهان خلف الإحصاءات المذهلة التي تفيد بأن ٠٠٠ ١٧٢ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في اليمن. وفي هذا السياق، أود أن أتناول ثلاث مسائل اليوم: أولا، خطر المجاعة الناجمة عن النزاع؛ وثانيا، القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية؛ وثالثا، تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، فإن اليمن مثال واضح على العلاقة بين النزاع والجوع. إن حقيقة وجود أكثر من ١١ مليون

يمني على شفا المجاعة هي مشكلة من صنع الإنسان تماما. والكتاب الأبيض الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تزايد خطر المجاعة مثال جيد على الإنذار المبكر الذي نحتاجه لمنع حدوث مجاعة كاملة في اليمن، على الرغم أنه ومن باب الإنصاف، كما وقال مارك لوكوك، فإن هذه ليست المرة الأولى التي يحذرنا فيها المجتمع الإنساني من الحالة التي نواجهها الآن. وعندما أقر المجلس بضرورة كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي باتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، فقد التزم أيضا بالعمل. والتزم المجلس بالتصدي لتلك الأزمات التي هي من صنع الإنسان عن طريق فرض حلول من صنع الإنسان. ويجب على أطراف النزاع أن تتخذ خطوات فورية، ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، التأكد من تنفيذها.

وتتعلق نقطتي الثانية باستمرار القيود على إيصال المساعدات الإنسانية، وهي مسألة يتعين على الأطراف معالجتها. فقبل شهر، زود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المجلس بطلبات محددة إلى جميع أطراف النزاع من شأنها أن تساعد على تجنب المجاعة. ومن غير المعقول أنه لم يتم، منذ ذلك الحين، اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الأطراف المعنية. واليوم، أود أن أكون أكثر وضوحا بشأن ما نتوقعه من الأطراف المتحاربة. إذ، يتعين على الميليشيات التابعة للحوثيين أن تغادر فورا جميع المستودعات الإنسانية التي احتلتها خلال الشهرين الماضيين في الحديدة. ويتعين على الحكومة اليمنية أن تعالج بأقصى سرعة حالات التأخير في الاستيراد الناتجة عن المرسوم رقم ٧٥ قبل أن تنخفض مستويات الواردات من السلع الأساسية انخفاضا أكبر. وعلى الرغم من التصاريح الصادرة عن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، تم تأخير وصول ثلاث شحنات وقود بالغة الأهمية إلى الحديدة في الأسابيع الأخيرة. ويجب أن تتوقف هذه التأخيرات. ويتعين على التحالف إزالة القيود غير الضرورية المفروضة على الاستيراد التجاري، والتي أسفرت عن توقف وصول شحنات الحاويات إلى ميناء الحديدة منذ فرض حصار على الميناء في العام الماضي. وينبغي أن يكون ميناء الحديدة مفتوحا وأن يعمل بكامل طاقته. وقد ذكر المجلس ذلك مرارا وتكرارا. ويتعين فتح الطريق الرابط بين صنعاء والحديدة لنقل السلع الإنسانية. وإننا بحاجة إلى وقف إطلاق نار لدواعٍ إنسانية في الميدان، كما طلب السيد لوكوك. وحتى الآن، فإن المجلس موحد. فلنتوحد جميعا في تأييد المطالب الخمسة التي ذكرها السيد لوكوك اليوم.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة: الامتثال للقانون الدولي الإنساني. إن سير الأعمال العدائية لا يزال عاملا رئيسيا يسهم في الأزمة الإنسانية. فقد تسببت الغارات الجوية والقصف المدفعي في مقتل العشرات من المدنيين. كما أنها أصابت المستشفيات ومرافق الصرف الصحي والمياه التي يعتمد عليها اليمنيون للحصول على المياه الصالحة للشرب والوقاية من الكوليرا وغيرها من الأمراض. وتبرز تقارير كل من فريق الخبراء المعني باليمن وفريق الخبراء البارزين المعني باليمن العديد من التجاوزات التي يرتكبها جميع أطراف النزاع. وفي ظل عدم انتهاء العنف، فإن تقاريرهم لا تزال تكتسي أهمية بالغة. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع أعضاء الفريقين وتمكينهم من الوصول دون عوائق. إن المساءلة عنصر أساسي للسلام والاستقرار اليمن.

في الختام، ندعو الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية عن طريق تنفيذ طلبات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل فوات الأوان. وتحذرنا الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المتواجدة في الميدان من أن أي شيء دون وقف الأعمال العدائية ربما يكون غير كاف لتفادي المجاعة. وندعو الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في محيط الهياكل الأساسية التجارية والإنسانية وإزالة جميع القيود المفروضة على الوصول وإلى وقف التصعيد. كما ندعوها إلى التعاون مع المبعوث الخاص دون شروط مسبقة.

ولا تزال جهود السيد مارتن غريفيث من أجل التوصل إلى حل سياسي تحظى بتأييدنا الكامل. ويجب على الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها الآن. وإلا، فإنه يجب على المجلس النظر في اتخاذ خطوات أخرى، مع مراعاة التزامه بموجب القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وملموسة. فأرواح الملايين معلقة بالمجلس. وشعب اليمن يعتمد عليه. وأطفال اليمن يعتمدون عليه.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الموضوعية تماما، ولكن المثيرة للجزع. ونود أن نعرب عن امتناننا إزاء الجهود التي يبذلها هو وفريقه وأنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن.

وأود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت للغاية. إنها تدل على الطابع الملح للحالة الإنسانية البائسة في اليمن. ونحن نلاحظ استمرار تدهور الظروف المعيشية للسكان اليمنيين، كما وصفها من فوره السيد لوكوك. فحالة المدنيين تزداد سوءا يوما بعد يوم، حيث يقف اليمن حاليا على شفا أسوأ مجاعة. ونحن نشعر بالجزع إزاء التقارير التي تقدّر أن ما يصل إلى أربعة ملايين نسمة آخرين من اليمنيين قد يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية السنة إذا لم تتحسن الظروف. ويواجه البلد أيضا موجة جديدة من وباء الكوليرا، حيث زاد عدد حالات الإصابة المشتبه بها. ولا تزال الحالة المزرية للمدنيين اليمنيين تتفاقم بسبب تصاعد الأعمال العدائية والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية.

ونعتقد أن الحالة المثيرة للجزع بشدة للأطفال في اليمن تتطلب اهتماما خاصا من المجلس. إذ يموت طفل يمنيٌ كل ١٠ دقائق لأسباب متصلة بالحرب يمكن الوقاية منها تماما. وقد قُتل الآلاف منهم أو أصيبوا بجراح بالفعل نتيجة للنزاع. وفي الوقت الحالي، فإن كل طفل اليمن بحاجة إلى المعونة. ووفقا للتقديرات الأخيرة، يتعرض مليون طفل آخر حاليا لخطر الوقوع في براثن المجاعة. وهذه الأرقام مقلقة ومروعة للغاية. ونحث جميع أطراف النزاع، وكذلك تلك التي لديها تأثير عليها، على اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأطفال اليمنيين من الجوع وفظائع الحرب.

كما أننا نشعر بالجزع من تصاعد القتال في ميناء الحديدة وحولها، حيث أسفرت زيادة الغارات الجوية والقصف البحري والبري عن وقوع عشرات الإصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية. ويمثل تكثيف الأعمال العدائية في ميناء الحديدة تهديدا كبيرا ليس على المدينة وسكانها فحسب، بل أيضا على شريان الحياة البالغ الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية. فمن شأن تعطيل سلسلة الإمداد الاستراتيجية التي تمر عبر الحديدة أن يحدث عواقب إنسانية كارثية على ملايين الناس في جميع أنحاء البلد. ولذلك من الأهمية بمكان الحفاظ على التشغيل الكامل للميناء، وضمان أن يكون الوصول ميسرا إلى جميع الطرق المؤدية من الحديدة للتمكن من إيصال السلع الأساسية.

بيد أن انهيار الاقتصاد وهياكل الدولة عامل آخر يسهم في زيادة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. ونتيجة للانخفاض السريع لقيمة الريال اليمني، فإن سرعة ارتفاع أسعار السلع الأساسية آخذة في الازدياد، والقدرة الشرائية ملايين الناس آخذة في الانخفاض. فهل يمكن لأي أحد منا أن يتصور اضطراره للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم؟ وفي ضوء تلك الحالة الإنسانية المأساوية، أود أن أبين أحكام البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في آذار/مارس (S/PRST/2018/5) وأن أشير إلى أربع نقاط هامة. أولا، لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة لوقف تصعيد القتال وإرساء وقف دائم للأعمال العدائية. ثانيا، يجب كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مأمون وبدون عوائق. ثالثا، لا بد من احترام القانون الإنساني الدولي وضمان حماية المدنيين في كل الأوقات. وأخيرا، يلزم اتخاذ تدابير

فورية لتحقيق استقرار الاقتصاد ودعم سعر صرف العملة. فلا تزال هذه المسائل ملحة للغاية.

وفي الختام، فإن المجلس يتحمل المسؤولية عن الحالة في اليمن. وحان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل وضع حد للنزاع. وعلينا أن نتحد في دعوتنا الأطراف إلى زيادة مشاركتها في عملية سياسية شاملة للجميع وبقيادة الأمم المتحدة وبدون شروط مسبقة، لكي يتسنى التوصل قريبا إلى حل سلمي من أجل مصلحة الشعب اليمني.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على المبادرة بعقد جلسة اليوم. إن الحالة في اليمن تستحق الاهتمام الوثيق من مجلس الأمن. فقد قدم لنا السيد لوكوك إحاطة إعلامية تبعث على الاكتئاب بشأن الحالة في اليمن، حيث تتجلى للعيان أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

إن هذه أزمة هيكلية. فهي قد ألحقت ضررا لا يمكن إصلاحه باقتصاد البلد وسكانه. ولا يمكن للإحصاءات الجافة التي قدمها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن تعكس المدى الكامل للحالة الحرجة في اليمن. إن أغلبية السكان بحاجة إلى نوع أو آخر من المساعدة. ويعاني ملايين اليمنيين من الجوع ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات الطبية الأساسية أو الأدوية. ويقع البلد مرة أخرى في قبضة وباء الكوليرا. وينبغي أن يكون إيصال المعونة الإنسانية إلى اليمنيين إحدى أولوياتنا، وينبغي أن تقدم المعونة على أساس غير تمييزي، بصرف النظر عن الجهة التي تسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها.

إننا ندعو إلى وقف شامل لأعمال العنف. ونددين الغارات العشوائية على الأهداف المدنية. وندعو إلى ضمان الامتثال غير المشروط لأحكام القانون الإنساني الدولي وإيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. ومن أجل تحقيق ذلك، سيكون من الضروري إبقاء جميع موانئ اليمن البحرية، بما في ذلك الحديدة والصليف، فضلا عن مطارات اليمن، بما في ذلك مطار صنعاء، مفتوحة وقادرة على مزاولة أعمالها. ومن الأهمية بمكان ضمان ألا توضع أية عقبات أمام حركة نقل السلع الإنسانية والتجارية بدون عائق على طول الطرق الرئيسية التي تربط بين الساحل وشمال البلد، حيث يعيش جزء كبير من السكان. وستواصل روسيا تقديم المساعدة الإنسانية المجردة من الاعتبارات السياسية إلى اليمنيين في الشمال والجنوب على السواء. ونعتزم مواصلة العمل على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال مساهماتنا العادية في ميزانية برنامج الأغذية العالمي.

إننا نعمل على أساس الموقف القائم على المبادئ ومفاده أنه لا يمكن تحسين الحالة في اليمن بالتدابير الإنسانية وحدها، وأن من الضروري التوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال بمعاناة الشعب اليمني وعليه أن يعمل على التأثير على أطراف النزاع، بهدف تحقيق استئناف سريع للمفاوضات والاتفاق على صيغة لوقف لإطلاق النار يمكن أن تنجم عنها عملية سياسية مستدامة. ونؤيد جهود الوساطة التي يبذلها السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ونعتقد أن مبادرته لبدء عملية المفاوضات مبادرة هامة. فهو لا يزال على اتصال مع جميع الجهات الفاعلة المعنية من خلال الدبلوماسية المكوكية. ونحن على اقتناع بأنه لا يزال ممكنا التوصل إلى اتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة. لقد دل تاريخ النزاع في اليمن على أن النهج العسكرية لا تنجح. وينبغي أن يساعد الحفاظ على الهدوء حول الحديدة ووقف الأعمال الهجومية السيد غريفيث على تحقيق النجاح. إننا، من جانبنا، سنواصل مساعدة المبعوث الخاص من خلال اتصالاتنا مع جميع أصحاب المصلحة في النزاع، وتشجيعهم على أن يصبحوا مشاركين بفعالية في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى على أنه سواء كنا نتكلم عن النزاع اليمني أو النزاعات في بؤر التوتر الأخرى في المنطقة، فإن هذه كلها تأتي نتيجة لعدم وجود هيكل أمني شامل وغير قابل للتجزئة في الشرق الأوسط من أجل الدول العربية في الخليج الفارسي وإيران على السواء. لقد دعت روسيا لفترة طويلة إلى المبادرة بإنشاء ذلك الهيكل، الذي سيمكننا من إبدال المناخ الحالي للتهديدات والمجابهة بمناخ للحوار والتعاون.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأمم المتحدة ولشركائها في مجال العمل الإنساني على جهودهم الدؤوبة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة في اليمن في ظل ظروف بالغة الصعوبة. كما نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية بشأن تلك الأنشطة، ونعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

ولا شك أن الحالة الإنسانية في اليمن ومعاناة الشعب اليمني لا تزالان مصدر قلق على نحو استثنائي. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن النزاعات المسلحة قد تكثفت في محافظة الحديدة، مما أسفر عن مقتل مدنيين أو إصابتهم أو تشريدهم، وعن تدمير الهياكل الأساسية المدنية. ولا تزال إمكانية الوصول برا إلى الحديدة محدودة، مما يؤثر على العمليات الإنسانية. ويكتسي ميناء الحديدة أهمية حيوية لتقديم المعونة الإنسانية، ويجب أن تظل الميناء مفتوحة وقادرة على مزاولة عملها. وازدادت الظروف الإنسانية الصعبة للغاية سوءا بسبب الانخفاض السريع لقيمة العملة المحلية، واستمر التدهور الاقتصادي في دفع ملايين اليمنيين إلى حالة قريبة من المجاعة.

إن نسبة ٧٥ في المائة من السكان بحاجة بالفعل إلى المساعدة الإنسانية. وأضر عدم دفع المرتبات بالخدمات الصحية المنهارة بالفعل، مما يزيد احتمالات استشراء وباء الكوليرا. ويتأثر آلاف الأشخاص بالأحوال الجوية القاسية الناجمة عن الإعصار المداري لوبان. ووصلت الحالة في الوقت الحالي إلى أسوأ أزمة إنسانية وأكبرها في العالم اليوم. وتحذر جميع التقارير والأرقام الواردة من الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية من أنه ما لم تبذل جهود عاجلة ومتضافرة، فإن الحالة الإنسانية المدمرة بالفعل ستستمر في التدهور. وفي هذا الأثناء، نرحب بإعلان الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اليوم تقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لدفع مرتبات المدرسين.

لم تعد هنالك أي خيارات متاحة، ويجب على جميع الأطراف التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، لكي تصل المعونة إلى جميع المحتاجين الذين هم في حاجة ماسة إليها. ولا يزال الوصول الإنساني الآمن وغير المعوق والمستدام أمرًا حيويًا للغاية. واستخدام ميناء الحُديدة أمر بالغ الأهمية، ويجب إعطاء أولوية قصوى لحماية المدنيين والمرافق المدنية.

ومن أجل المدنيين الناجين الذين عانوا الأمرين، نناشد بقوة جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وفقا للقانون الإنساني الدولي القائم. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لمعالجة التشوهات في الاقتصاد اليمني. ولكل هذه التدابير أهمية كبرى، ولكنها لن تكون كافية للتصدي بشكل مستدام للمأساة الإنسانية التي تتكشف. إن الأزمة المتجذرة في اليمن تتطلب القيام بأكثر من ذلك بكثير، وبشكل عاجل، أي التوصل إلى حل سياسي شامل يعالج معاناة اليمنيين وشواغل دول المنطقة. وفي هذا السياق، يجب أن توفر الدبلوماسية الاستجابة الأساسية لإيجاد حل سياسي دائم، مع احترام وحدة اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية.

ومن الواضح للغاية أنه لا يمكن حل الأزمة اليمنية إلا من خلال عملية يمنية يقودها اليمنيون، بتيسير من الأمم المتحدة. إننا نؤيد تماما الجهود الدبلوماسية المستمرة التي يبذلها المبعوث

الخاص غريفيث. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص من أجل إعادة تنشيط العملية السياسية بالكامل. كما ينبغي للمجلس أن يوضح دعمه المستمر والكامل والشامل لجهوده الدؤوبة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة، والسيد لوكوك على موافاتنا مرة أخرى بمعلومات عن الحالة المدمِّرة في اليمن.

ونكرر أسفنا العميق لاستمرار النزاع في اليمن. وعدا عدم إمكانية الحل العسكري، فإن تصرفات الأطراف واحتقارها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي قد فاقم أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم. إننا نواجه فشل مجلس الأمن الواضح في الوفاء بمسؤولياته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وحماية ٢٢ مليون يمني ضعيف.

وتتفاقم الهجمات التفجيرية والهجمات الإرهابية المتكررة بفعل تفشي الكوليرا وأسوأ مجاعة شهدها العالم في المائة عام الماضية. وتعد الفتيات والفتيان الأكثر عرضة للخطر وهم الضحايا الرئيسيون للنزاع والأزمة الإنسانية. وتشير التقديرات إلى موت آلاف الأطفال دون سن الخامسة جراء سوء التغذية والمرض في الفترة المتبقية من هذا العام وحده. ونحن نعتقد أن تخلي المجتمع الدولي عنهم يعزز زيادة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

إن بيرو تدين المتمردين الحوثيين وجرائمهم، بما في ذلك هجماتهم العشوائية على المراكز الحضرية في المملكة العربية السعودية، والتي سيخضعون للمساءلة عنها. كما ندين الهجمات التي قام بها أعضاء التحالف ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية للتعامل مع تفشي الكوليرا. ولا نزال ننتظر إجراء تحقيق شفاف وموثوق يطلبه المجلس لتحديد ومقاضاة ومعاقبة المسؤولين عن تفجير حافلة أسفر عن مقتل العشرات من الأطفال في شهر آب/أغسطس الماضي. كما أن الإفلات من العقاب هو أمر غير مقبول.

ونلاحظ بقلق احتمال حدوث تصعيد في مدينة وميناء الحديدة، مما قد يزيد من تقييد الوصول إلى الغذاء والدواء والوقود اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية. لقد دخلت سفينة واحدة فقط تحمل حاويات لهذا الميناء منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ونؤكد من جديد أن الموانئ والمطارات والطرق البرية يجب أن تظل مفتوحة وتشتغل بشكل عادي، على النحو المنصوص عليه في البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2018/5) في شهر آذار/مارس. وبالمثل، لا يمكن ولا ينبغي أن تكون المساعدة الإنسانية والوصول إلى هذه المعونة مشروطتين بأي هدف عسكري.

وفي ضوء ذلك، نؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، لاستعادة الحوار بين الأطراف. ونود أيضا أن نعلن، من خلال السيد لوكوك، دعمنا للعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، التي تتعرض طاقاتها للانهاك جراء حجم الأزمة الإنسانية. وكما لوحظ ذلك، تتم خسارة المعركة ضد المجاعة. وفي هذا السياق، من الحيوي أن يساهم المجتمع الدولي أيضا في تمويل الأنشطة الإنسانية، والتحكم في التضخم وتثبيت سعر العملة المحلية، وتيسير استيراد السلع الأساسية وإحياء الاقتصاد.

أختتم بالإشارة إلى أن أعضاء المجلس، ولا سيما من لديهم نفوذ على الأطراف، يمكنهم بل وينبغي أن يفعلوا المزيد لحماية السكان بدون اللجوء إلى المعايير المزدوجة أو الاعتبارات الاستراتيجية. وتؤكد بيرو الحاجة الملحة لوقف الأعمال العدائية التي تتيح حرية الحصول إلى الغذاء والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن ضرورة قيام الأطراف اليمنية بالتفاوض على حل سياسي.

لقد حان وقت العمل! ولا يمكننا الاستمرار في أن نظل مكتوفي الأيدي أمام هذه المأساة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب اليمن وتعاطفنا معهما، في أعقاب الإعصار المداري المدمر.

كما أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على موافاتنا بمعلومات مستكملة عن آخر التطورات، وتوجيه انتباهنا إلى أزمة الغذاء الحادة، في الواقع المجاعة التي تعصف باليمن، كما هو متوخى في القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). إن مارك لوكوك ومنسقة الشؤون الإنسانية في اليمن، ليز غراندي، يحظيان بدعمنا الكامل في جهودهما، كما يفعل جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في اليمن، الذين يعملون في ظل ما نعي أنها ظروف صعبة وشاقة للغاية.

أريد أن أركز بشكل أساسي على الأزمة الاقتصادية والتصعيد العسكري في اليمن، وهما عاملان يؤديان إلى تفاقم الكارثة الإنسانية التي كان يمكن توقعها، ولكنها لم تكن حتمية، الناجمة عن النزاع الدائر في اليمن.

أولاً، فيما يخص الاقتصاد، فإن الأرقام المعروضة اليوم مذهلة. فكما سمعنا، إذا استمرت الأزمة الاقتصادية الحالية، فإن ٥,٦ مليون شخص إضافي يمكن أن يواجهوا خطر انعدام الأمن الغذائي الشديد في الأشهر المقبلة. ومن شأن ذلك أن يضيف إلى كارثة الملايين الفردية وأن يصل العدد الإجمالي للأشخاص في ظروف ما قبل المجاعة إلى ١٤ مليون شخص. وهذه المجاعة هي نتيجة لحالة من صنع الإنسان وقعت أمام أعيننا وعلى مدار الساعة.

ومن أجل المساعدة على عكس وتيرة هذه الاتجاهات، فإننا نؤيد دعوة السيد لوكوك اليوم لاتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني. وتشمل تلك العوامل زيادة السيولة لتحقيق استقرار العملة، وتسريع تقديم طلبات الحصول على خطوط ائتمان للمستوردين للسلع الأساسية، وإلغاء القيود في هذا المجال، وضمان دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، المدرسين كخطوة أولى، وكذلك المتقاعدين في الجزء الشمالي من البلد. ونرحب بالإعلان اليوم أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستدفعان علاوات للمدرسين في جميع أنحاء البلد، واستمعنا إلى توصيات السيد لوكوك الإضافية في هذا المجال.

لكن وبالانتقال الآن إلى نقطتي الثانية المتعلقة بالتصعيد العسكري، فإن تلك التدابير الاقتصادية بعيدة كل البعد عن أن تكون كافية. ولا يحدث الانهيار الاقتصادي وأزمة الأمن الغذائي من فراغ؛ بل هما نتيجة مباشرة لاستمرار النزاع وتفاقما جراء التصعيد العسكري الحالي. ويتجلى هذا الارتباط بشكل مؤلم في الحديدة، حيث لا يتسبب القتال في سقوط ضحايا مدنيين فحسب، بل إنه يؤثر أيضًا على كل من عمليات الإغاثة والواردات التجارية. ولا نزال نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار القتال على الطريق الرئيسي المؤدي إلى صنعاء، حيث أنه يؤثر على سلسلة التوريد الحيوية وشريان الحياة الموجه إلى شمال اليمن، وكذلك احتلال المستودعات الإنسانية ومنع الوصول إلى مرفق المطاحن الحيوي.

مرة أخرى، وضع مجلس الأمن اليوم في حالة تأهب قصوى، وعلينا مسؤولية اتخاذ إجراءات. واستناداً إلى القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي يتناول انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، وكما اتفقنا في بياننا الرئاسي (S/PRST/2018/5) في وقت سابق من هذا العام، فقد حان الوقت الآن للاجتماع معًا وتقديم مطالب عاجلة بالغة الأهمية. أولاً، هناك حاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار، على الأقل للغرض الذي حدده السيد لوكوك.

ثانيا، يجب علينا أن نوفر إمكانية وصول آمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، مع إبقاء

الموانئ والطرق الرئيسية مفتوحة، بما في ذلك الحديدة والصليف. ويتعين كذلك استمرار الواردات التجارية وتوسيع نطاقها لتصل إلى جميع الموانئ. وثالثا، يجب احترام القانون الدولي الإنساني في كل الظروف، بما في ذلك بحماية المدنيين، والعاملين في المجالين الطبي والإنساني وموظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. ورابعا، يتعين على المجلس أن يوجه دعوة عاجلة بحسن نية إلى جميع الأطراف للانخراط في عملية سياسية شاملة للجميع تقودها الأمم المتحدة.

وعلينا، كمجلس، أن نكثف جهودنا لدعم السيد غريفيث في جهوده الجديرة بالثناء. وإذا كنا جادين في ندائنا المستمر بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن، إذن فلا يمكن وضع حد لهذه الحرب والمعاناة الهائلة التي سببتها للشعب اليمني إلا من خلال إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وفد المملكة المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، وكذلك السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها للتو.

تكرر جمهورية غينيا الاستوائية الإعراب عن قلقها الذي أبدته قبل شهر تقريبا (انظر S/PV.8361) إزاء ما يعانيه الشعب اليمني من أعمال عدائية تؤدي على نحو متزايد إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة. لقد استنزفت ثلاث سنوات من النزاع المستمر، وما ترتب عليه من تدهور اقتصادي، آليات تكيف السكان وسبل عيشهم، وبالتالي شكلت ضغوطا هائلة على المؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية الضرورية، مما أدى إلى اختلالات وانقطاعات في صرف الرواتب وإلى عرقلة تدبير تكاليف تشغيل المرافق الاجتماعية.

ولم يتلق حوالي ١,٢٥ مليون من موظفي الخدمة المدنية أجورهم، أو أنهم لم يتلقوها إلا بصورة متقطعة، منذ آب/أغسطس ٢٠١٦. وتشير التقديرات إلى أن الفجوة في الأجور تؤثر على ربع السكان، بمن فيهم موظفو العموم وأفراد أسرهم، مما يجعلهم من دون دخل منتظم في وقت ندرة وارتفاع في الأسعار، وفقا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وثمة حاجة ملحة إلى أن يضع المجتمع الدولي استراتيجية دعم لوقف استمرار تدهور الريال اليمني، الذي فقد أكثر من نصف قيمته منذ بداية النزاع، ما أدى إلى نشوء المزيد من المشاكل الإنمائية للسكان. ونشير، في ذلك الصدد، إلى كلمات السيد غريفيث، الذي ألمح في هذا الشهر في أبوظبي إلى خطة رئيسية محتملة تستتبع اتخاذ مجموعة من التدابير المتضافرة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة وبلدان الخليج والحكومة اليمنية.

ويشكل أمن المطارات والموانئ، وهي منافذ للمعونة الإنسانية والسلع الأخرى، مسألة أخرى مقلقة جدا بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية. ويجب على الأطراف المتحاربة، في ذلك الصدد، وامتثالا للقانون الدولي الإنساني، أن تمتنع عن أي أعمال تحول دون وصول تلك الإمدادات بانتظام، علاوة على كفالة نقلها الآمن إلى مواقع توزيعها، مع كفالة وصولها إلى جميع من هم في حاجة إليها.

تظهر بيانات حديثة جدا أن هناك ١,٢ مليون حالة مزعومة للإصابة بالكوليرا وأكثر من ٢ ٥٠٠ حالة وفاة مرتبطة بالمرض منذ نيسان/أبريل من العام الماضي، الأمر الذي يجعل هذه واحدة من أسوأ حالات التفشي في التاريخ الحديث. وترحب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، بالجهود المشتركة التي تدعمها منظمة الصحة العالمية واليونيسف، والتي أسفرت للتو عن الانتهاء من حملة تلقيح قوية، شملت تحصين مئات الآلاف من الأشخاص، ونحن نهنئ القائمين على هذه الجهود. ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك النهج على الحد من انتشار الوباء.

قبل أن أختتم بياني، يحث وفد بلدي الأطراف مرة أخرى على التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني وضمان حماية البنية التحتية المدنية وحقوق المدنيين، حتى يتمكن سكان اليمن من إيجاد سبيل للخروج من الأزمة والعودة إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، فإننا نطلب من جميع الأطراف الضالعة في النزاع المشاركة في الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي، نظرا إلى أن الحوار الصريح والشامل للجميع بين الأطراف يمثل السبيل الوحيد لإنهاء النزاع.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك على عرضه الشامل لآخر التطورات بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، ونعرب عن استعدادنا لتقديم دعمنا الكامل للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في ذلك البلد. ونعرب كذلك عن تقديرنا العميق للسيد لوكوك، ومن خلاله، لموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على عملهم الذي لا يكل في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. لقد تابع وفد بلدي التطورات الأخيرة عن كثب، ويود أن يبدي الملاحظات التالية.

تؤيد كازاخستان بقوة دعوة الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى الحفاظ على حياة المدنيين والحيلولة دون قتلهم أو إصابتهم بجراح والسماح بحرية التنقل وحماية المستشفيات والعيادات والمدارس، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب، في ذلك الصدد، بالجهود المنسقة التي تبذلها الجهات المعنية، وتحديدا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبلدان الخليج، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية لسكان الحديدة. ونؤيد دعوة جميع الأطراف إلى التمسك بالقانون الدولي الإنساني والامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وينبغي لجميع أطراف النزاع تيسير استمرار وصول الواردات التجارية إلى جميع الموانئ وتوسيع نطاقها، بما في ذلك بمعالجة حالات التأخير المرتبطة بمرسوم الحكومة اليمنية رقم ٧٥ والقيود الأخرى. فمن شأن ذلك أن يكفل نقل الإمدادات الحيوية بأمان وبسرعة عبر جميع الطرق. ولا يزال حجم الواردات التجارية حاليا، عبر مينائي الحديدة والصليف، دون احتياجات السكان. وللأسف، لا تزال إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء البلد تواجه عوائق بسبب استمرار القتال ونقاط التفتيش الإجرائية وتدمير البنية التحتية.

ونتصور أن الحالة ستزداد تدهورا إذا لم تمتنع الأطراف عن ارتكاب الأفعال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوتر وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي. ولذلك، فإن وفد بلدي يحث جميع الأطراف على الإسهام الفوري في وقف تصاعد العنف وإنهاء الهجوم على الحديدة، فضلا عن إبرام وقف غير مشروط لإطلاق النار. ويجب على جميع الأطراف إيجاد حلول توفيقية ورفض القرارات الانفرادية التي يمكن أن تضر بعملية السلام، وذلك من أجل الحيلولة دون التفكك المحتمل للبلد.

إننا نؤيد النداء الذي وجهه السيد لوكوك ونسلم بأهمية القيام بإجراءات متضافرة لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد اليمني، بما في ذلك من خلال دعم العملة وضخ سيولة نقدية والتعجيل بالتسهيلات الائتمانية للمستوردين ودفع استحقاقات المتقاعدين وموظفي الخدمة المدنية. ونرحب، في ذلك الصدد، بإعلان الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اليوم عن المساهمة بمبلغ ٧٠ مليون دولار من خلال اليونيسف من أجل دفع مرتبات المعلمين في اليمن، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وتود كازاخستان أن تلفت انتباه مجلس الأمن إلى محنة ١,٨ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد ويجب حشد مساعدة فورية لهم. ويكتسي ذلك أهمية

خاصة بالغة في ضوء موجة جديدة من وباء الكوليرا تجتاح جميع أنحاء البلد. ولذا، يجب منع تدمير إمدادات المياه بأي ثمن. ولا بد من تشجيع النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني على القيام بدور حاسم على مستوى القواعد الشعبية، لا لتخفيف المعاناة فحسب، بل كذلك لكي يصبحوا صناع سلام وعوامل للتغيير.

أخيرا، تعرب كازاخستان عن دعمها غير المشروط لجهود المبعوث الخاص وتحث الأطراف على المشاركة بحسن نية ومن دون شروط مسبقة في العملية السياسية.

وندعو أطراف النزاع أيضا إلى إبداء المرونة وتفادي الخلافات وحل المسائل المعقدة على نحو سليم. ونتفق تماما مع ما قاله الأمين العام غوتيريش من أن ”التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية من خلال الحوار الشامل للجميع بين الأطراف اليمنية“ (S/PV.8231، صفحة ٢) هو الحل الوحيد. ويجب أن تسير جميع التدابير في هذا الاتجاه.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، ويشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الوافية للغاية بشأن التطورات الأخيرة في الحالة الإنسانية في البلد.

وفقا لتقارير الأمم المتحدة، يواجه اليمن الآن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وقد يجد الملايين من الأطفال والأسر في اليمن أنفسهم قريبا بلا غذاء أو مياه الشرب النقية أو خدمات الصرف الصحي بسبب استمرار النزاع، ولا سيما القتال الدائر حول مدينة الحديدة الساحلية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية. وقد يحتاج ١,٢ مليون شخص آخرين قريباً إلى المساعدة الأساسية من المياه والصرف الصحي، وفقا لتقديرات الوكالات الإنسانية. وقد تنضم الأسر التي لم تعد قادرة على شراء السلع الأساسية قريبا إلى ١٨,٥ مليون شخص تضرروا بالفعل من انعدام الأمن الغذائي.

ولا تزال كوت ديفوار يساورها القلق بصورة خاصة إزاء استمرار القتال، لا سيما حول ميناء الحديدة، البوابة الرئيسية لنحو ٩٠ في المائة من المعونة الإنسانية و٧٠ في المائة من واردات البلد. والاشتباكات حول السيطرة على هذا الميناء الاستراتيجي تعوق إيصال المعونة الإنسانية وتسبب ارتفاعا كبيرا في أسعار الضروريات الأساسية.

ونظرا للتدهور الخطير للحالة الإنسانية في اليمن، فإن كوت ديفوار تهيب بجميع الأطراف وقف الأعمال العدائية على الفور. واقتناعا منها بأنه لا بديل عن تسوية سياسية للأزمة في اليمن، تحث كوت ديفوار الأطراف المتحاربة على استئناف المفاوضات في إطار خطة السلام للمبعوث الخاص. كما يدعو بلدي الأطراف المتنازعة إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين.

ختاما، تشجع كوت ديفوار أطراف النزاع على تولي زمام خطة السلام التي اقترحها السيد غريفيث. ونثني على العمل الذي قام به وندعوه إلى مواصلة جهود الوساطة من أجل استئناف الحوار بين اليمنيين بشكل فعال.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أضيف صوتنا إلى أصوات الشاكرين لوكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية المثيرة للقلق البالغ والواقعية والمهمة اليوم. ونحن ممتنون للغاية لعمله الدؤوب والعمل الذي يقوم به فريقه على أرض الواقع في اليمن كل يوم.

إن القصص الكامنة وراء العدد الهائل من الأشخاص المتضررين من الأزمة قد أصبحت مألوفة تماما: أطفال يمزقهم الجوع، لا يقدرون حتى على البكاء من شدة الوهن، وآباء يتعين عليهم الاختيار بين الرعاية الطبية الأساسية للطفل أو تدبير

الغذاء لأفراد الأسرة. والآن، كما قال وكيل الأمين العام، يتضح للعيان التدهور المستمر والمخاطر الجديدة في كل تحديث قاتم، وكان آخرها التقارير التي أفادت بوجود أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المشردين حديثا في شمال اليمن، بسبب القتال الدائر في المنطقة.

وهناك بدائل لتلك الحالة. فمعاناة الشعب اليمني ليست أمرا حتميا. ولكن ما لم يتوقف القتال وتبذل جهود فورية لتحقيق استقرار الريال اليمني، سوف تتفاقم معاناة أولئك الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، فإن أحداً لم يعمل بجد أو بلا كلل من أجل التوصل إلى حل سياسي أكثر من المبعوث الخاص غريفيث. وهو يحظى بدعمنا الكامل، ونريده أن ينجح.

وإلى أن نحقق حلا سياسيا، نناشد جميع الأطراف اتخاذ التدابير الضرورية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية وضمان الوصول غير المقيد إلى السلع الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني وحركة السلع التجارية الأساسية. وعلى الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تدرك أن الضرر الذي يلحق بالموانئ والبنى الأساسية المدنية الأخرى يزيد من انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، نحث الأطراف على النظر في جميع التدابير الممكنة لزيادة التخفيف والحد من المعاناة التي لا داعي لها من الصراع. ونشكر الأمم المتحدة على جهودها للحفاظ على آلية إزالة الصراع في هذا السياق بما يتيح تدفق المعونات والبضائع التجارية رغم القتال.

ونحن نشاطر وكيل الأمين العام تقييمه بأن المساعدة الإنسانية، ولا سيما في السنة الماضية، كانت حيوية الأهمية في درء أسوأ العواقب والتخفيف من معاناة اليمنيين. والولايات المتحدة من أكبر المانحين للمساعدة الإنسانية لليمن، حيث قدمت أكثر من ١,٢ بليون دولار كمساعدات إنسانية منذ السنة المالية ٢٠١٧، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية والمياه الصالحة للشرب والمأوى والدعم النفسي – الاجتماعي ومستلزمات مكافحة انتشار المرض. وكانت مساهمات الولايات المتحدة في عمليات برنامج الأغذية العالمي حيوية أيضا.

مع ذلك، وكما قال وكيل الأمين العام، يمكننا، ويجب علينا القيام بالمزيد. وهكذا نحن. وبالإضافة إلى استمرار الإغاثة الإنسانية، نقوم بتوسيع مجالات المساعدة غير الإنسانية لمعالجة عواقب النزاع، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المصرف المركزي اليمني على العمل، حتى يتسنى له البدء في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في اليمن ومعالجة انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي جعل من الصعب على اليمنيين تحمل تكاليف البقاء.

وسنواصل كل هذه الجهود، ونأمل أن تدرك جميع الأطراف أيضا حجم المعاناة وتساعد على الاستجابة لها. في الوقت نفسه، وببساطة ما من بديل لحل سياسي. فالحالة المزرية التي وصفها وكيل الأمين العام تذكرة أخرى بأن هذه الحرب ومعاناة الشعب اليمني لا يمكن أن تنتهي إلا على مائدة المفاوضات، وليس في ساحة القتال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

في البداية، يود وفدي أن يشكر المملكة المتحدة على اتخاذها المبادرة لطلب هذا الاجتماع. ونحن ممتنون أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، بل وللعمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا.

بعد أن استمعنا إلى السيد لوكوك مرة أخرى في هذه القاعة، يمكننا أن نؤكد مجددا أن المجتمع الدولي لم يكن وحده الذي حُذِّر، بل والمجلس أيضا. ولا يمكننا أن نتذرع بالجهل بما يحدث في اليمن. لقد استمعت بعناية إلى كل المتكلمين، وتكررت مرارا كلمات معينة لوصف الحالة في اليمن: المروعة،

الصادمة، العواقب الوخيمة، المجاعة الوشيكة، الكوليرا، الحرب، الفقر المدقع، الاشتباكات الضارية، الانهيار الاقتصادي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ويعرب وفدي عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية الحرجة الناجمة عن استمرار تصاعد العنف في اليمن، ولا سيما تكثيف القصف والغارات الجوية وإطلاق القذائف ضد السكان المدنيين. وللأسف، فإن الاشتباكات المسلحة التي امتدت خارج المطار قد أثرت على مسافة الكيلومترين العاشر والسادس عشر من الطريق الرئيسي الذي يربط بين مدينة الحديدة وصنعاء، مما يجعل من المستحيل تقريبا استخدام الطريق لنقل البضائع والمساعدات الإنسانية. كما عطلت الاشتباكات الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، أحد أهم صوامع الغلال في اليمن، إذ يمكنها تخزين ما يكفي من الحبوب لإطعام ٣,٥ مليون شخص في الشهر.

وعلاوة على ذلك، يمثل تفشي وباء الكوليرا شاغلا رئيسيا، حيث أصاب أكثر من ١,٢ مليون شخص في ٢٢ من محافظات اليمن البالغ عددها ٢٣ محافظة، وتسبب في وفاة أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص منذ أن بدأ في الانتشار في نيسان/أبريل من العام الماضي. ومن المؤسف أن الأضرار التي تلحق بمرافق ومحطات معالجة المياه، وخصوصا في الحديدة، زادت من خطر تفشي الكوليرا والأمراض الأخرى. وفي أيلول/سبتمبر وحده، سجلت ١٣ حالة إصابة بالخناق (الدفتريا) وحالتي وفاة بسبب هذا المرض.

ومنذ بداية النزاع، ارتفع عدد الضحايا المدنيين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجروح خطيرة جراء الاشتباكات والهجمات على المناطق المدنية والهياكل الأساسية إلى أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص، من بينهم أكثر من ٢ ٤٠٠ طفل. ومن المؤسف أن هذه الأرقام الإحصائية الصادمة آخذة في الازدياد، فمنذ حزيران/يونيه، وقعت أكثر من ١٧٠ حالة وفاة وما لا يقل عن ١ ٧٠٠ إصابة في محافظة الحديدة وحدها.

ويؤسفنا أن الحرب والمرض والجوع ليست التحديات الوحيدة التي يتعين على الشعب اليمني مواجهتها، فخلال الشهر الماضي، ضرب إعصار لوبان محافظة المهرة في جنوب شرق البلاد، كما ذكر بعض أعضاء المجلس، حيث تسبب في فيضانات تضررت منها أكثر من ٣ ٠٠٠ أسرة، وأودت بحياة ١١ شخصا وخلفت ١٢٤ مصابا.

ويزيد هذا الوضع من الحاجة الملحة إلى المساعدة الإنسانية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة.

وبالنظر إلى كل ما قيل، فإننا نشير إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة من الواردات والمساعدة الإنسانية التي تصل اليمن تأتي عن طريق ميناء الحديدة. وبالتالي، فإن أي هجوم أو حملة عسكرية على تلك المدينة أو الميناء سيكون لهما تأثير خطير على ما يربو على ٢٢ مليون شخص يحتاجون حاليا إلى المساعدة الإنسانية، علاوة على أنهما سيزيدان، وفقا لتقديرات منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن، السيدة ليز غراند، ذلك العدد إلى مستوى حرج، ما يؤدي بدوره إلى زيادة هائلة في عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة من ٨ ملايين إلى ١٣ مليون شخص.

ولن تؤدي الإجراءات العسكرية في اليمن إلا للدمار وإضعاف الجهود التي تبذلها منظمتنا وجهود المبعوث الخاص الرامية إلى إجراء حوار من شأنه تقريب الأطراف إلى بعضها أكثر لأجل التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. وندعو لذلك السبب، جميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية إلى وقف العنف فورا، وضمان سلامة ميناء الحديدة والطرق الفرعية المؤدية له، والتخلي عن أي شروط مسبقة لإقامة الحوار وتنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وبالتالي إرساء الأساس لحل سياسي يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته في إطار احترام سيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ختاما، يؤيد وفد بلدي عملية المشاورات والحوار التي بدأها المبعوث الخاص بوصفها مبادرة هامة لتوجيه عملية المفاوضات

السياسية التي تمكن من التوصل إلى حل سلمي للحالة في اليمن. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا للجهات الفاعلة والأطراف المعنية إلى الانضمام إلى هذه العملية والإسهام فيها بشكل بناء.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد بن مبارك (اليمن): في البداية أود أن أهنئكم، على ترؤسكم لأعمال المجلس للشهر الحالي، متمنيا لكم ولوفد بوليفيا الصديق التوفيق والسداد. كما أتقدم لكم بالشكر لإتاحتكم الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر.

وأشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته التي تقدم بها، وعلى الجهود التي يبذلها هو والفريق العامل في اليمن.

تكمن أولوية مجلس الأمن في تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال احترام المعايير والقرارات الأممية والقوانين الدولية، وليس من خلال واقع يحاول البعض فرضه على الشعب اليمني. ويجب على مجلس الأمن أن يحافظ على دوره كهيئة معنية بصون السلم والأمن الدوليين، والعمل على تنفيذ قراراته حتى تصبح لهذا المجلس المصداقية في معالجة كل ما من شأنه الإضرار بالسلم والأمن الدوليين.

لقد هذا المجلس الموقر حاضرا في كل مراحل العملية السياسية في اليمن منذ عام ٢٠١١. وقطعنا سويا أشواطا لا يمكن الاستهانة بها في سبيل وضع حد للأزمة اليمنية التي تفتك بأبناء شعبنا، وذلك وفقا للمرجعيات التي تم الاتفاق عليها وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وكما تعلمون، ورغم تغيب وفد الميليشيات عن مشاورات جنيف، إلا أننا في الحكومة اليمنية أكدنا ونؤكد باستمرار دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، وندعم الجهود التي يبذلها ونؤكد استعدادنا للانخراط بنوايا صادقة، متى ما توفرت الظروف الموضوعية، في أية مشاورات أولية يمكن أن تمثل خطوة حقيقية للدفع قدما بعملية السلام في اليمن، وتهدف إلى التوصل لحل مستدام للأزمة اليمنية.

ونحن نتحدث عن الوضع الإنساني في اليمن، فلا بد من الإشارة إلى النقاط التالية.

أولا، إن ما يتعرض له شعبنا اليمني من معاناة إنسانية وعلى مدى ثلاث سنوات ما هو إلا نتيجة انقلاب غاشم على الدولة واختطاف كل مؤسساتها المدنية والعسكرية من قبل ميليشيات عقائدية متطرفة لا تعي أي معنى لحقوق الإنسان ولا ترى من الإنسانية إلا ما يتوافق مع أفكارها المتطرفة ويخدم مصالح قياداتها المارقة التي تعمل وكيلا لإيران وحزب الله في المنطقة.

فمنذ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دخلت بلادي في نفق مظلم على أيدي ميليشيات الحوثي، مما أدى إلى تردي الوضع الإنساني في اليمن بعد أن كانت العملية السياسية تسير بخطى ثابتة وبشهادة دولية ودعم من دول المنطقة والمجتمع الدولي نحو تحقيق الأمن والاستقرار وبناء دولة مدنية ديمقراطية اتحادية تحترم فيها حقوق الإنسان وتصان فيها كرامة المرأة والشباب وحقوق الطفل وكافة الشرائح المهمشة في المجتمع، وتتحقق فيها مبادئ العدل والمساواة. ولكن هذه المليشيات أبت إلا أن تنتهك كل القيم والقوانين الإنسانية باعتدائها على أبناء شعبي اليمني، حيث لم يسلم منها الصحفيون وأساتذة الجامعات والأطفال والنساء وحتى أتباع الطائفتين اليهودية والبهائية في سابقة لم يشهد لها المجتمع اليمني مثيلا على مدى تاريخه.

ثانيا، مارست المليشيات الحوثية كافة أنواع القتل والتعذيب والتهجير القسري للمدنيين في جميع المدن اليمنية التي اجتاحتها بقوة السلاح ومن بينها مدينة تعز، التي لا يزال أبناؤها يعانون حتى اللحظة، وغيرها من المدن اليمنية. ولا يزال المدنيون يعانون من الألغام الأرضية التي زرعتها ميليشيات الحوثي وذهب

ضحيتها الآلاف ومن بينهم النساء والأطفال، حيث يزيد عدد الألغام التي زرعتها تلك المليشيات على مليوني لغم، وبلغ عدد الضحايا خلال عام واحد من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما يصل إلى ٩٣٧ قتيل و ٣ ٠١٣ مصابا.

ثالثا، كلما طال أمد النزاع زادت معاناة اليمنيين واستمرت انتهاكات المليشيات في حق الشعب اليمني ومستقبل اليمن بتجنيدها للأطفال وإجبارهم على ترك المدارس والزج بهم في جبهات النزاع مستغلة الحالة الاقتصادية الصعبة للأسر اليمنية وتوظيف دور الأيتام ومراكز الأحداث لاستقطاب الأطفال الأيتام للقتال في صفوفهم في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات. فقد تعدى عدد الأطفال المجندين ٢٠ ٠٠٠ طفل مما أدى إلى وقوع ١ ٣١٦ ضحية، منهم ٥٥٢ قتيل و ٧٦٤ مصابا بعاهدة مستديمة جراء إرسالهم للجبهات.

رابعا، لم تكتف المليشيات بهذه الجرائم فحسب، بل ذهبت للاعتداء على فرق الإغاثة وموظفي العمليات الإنسانية، وبشهادة من القائمين على هذه المنظمات، حيث قامت باحتجاز ومنع دخول ٨٤ سفينة إغاثية ونفطية، واستهداف ٧ سفن إغاثية وتجارية في البحر الأحمر ونهب أكثر من ٦٩٦ شاحنة محملة بالمواد الإغاثية، وتقوم بالمتاجرة بالمواد الإغاثية والمساعدات الإنسانية في السوق السوداء ومقايضة الفقراء بها مقابل القتال في صفوف تلك المليشيات. وقامت أيضا بتفجير أربع شاحنات أخرى وقتل اثنين من سائقي هذه الشاحنات. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قامت باقتحام المخازن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في محافظة الحديدة واختطفت اثنين من العاملين بها، وإحراق مخازن البرنامج بالإضافة إلى إتلاف ما يزيد على ٤ ٠٠٠ طن من تلك المواد الغذائية ومنع إفراغ ١١ ٩٧٩ طن من وقود الديزل و ٨٤ ٣٢٦ طن من البترول في ميناء الحديدة.

لم يعد يخفى على أحد بشاعة الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيون في المناطق التي يسيطرون عليها. فعلى سبيل المثال، وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في الشهر الماضي عددا من انتهاكات الحوثيين الخطيرة تجاه المواطنين الأبرياء الذين تم خطفهم وإخفاؤهم قسرا واحتجازهم كرهائن بطريقة تعسفية ولا أخلاقية في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد وثقت هذه المنظمة منذ عام ٢٠١٤ العشرات من حالات الخطف والاحتجاز والاختفاء القسري، إضافة إلى مئات الحالات التي تم توثيقها عبر منظمات حقوقية يمنية. واللافت أن الحوثيين يقومون بهذه الانتهاكات الصارخة ليس فقط من أجل إسكات معارضيهم السياسيين أو تكميم أفواه منتقديهم، بل إن هذه الجرائم من خطف وتعذيب أصبحت عملية منظمة تستخدم كأداة ابتزاز ربحية لجني الأموال من المواطنين الأبرياء مقابل الإفراج عن ذويهم وعمن يحبون.

لقد وصلت الفظاعة بالميليشيات الحوثية إلى الإمعان في التعذيب بالضرب بأعقاب البنادق، والتعليق، وقلع الأظافر، وحتى التهديد باغتصاب المحتجزين أو اغتصاب أفراد من أسرهم من أجل إجبار الضحايا الأبرياء وأسرهم على الدفع مقابل الإفراج عنهم حتى أصبح الموت أمنية لهؤلاء المعتقلين.

وفي الشهر الماضي، أقدمت هذه الميليشيات على اعتقال ١٧ فتاة في جامعة صنعاء، وقامت بالاعتداء عليهن لأنهن خرجن للتظاهر ضد سياسة التجويع التي تتبعها الميليشيات ضد المواطنين في مناطق سيطرتها، كما تم الاعتداء على أسرهن عندما حضروا للمطالبة بإطلاق سراحهن، في عار لم تشهده التقاليد والأعراف اليمنية إلا منذ أن أتت هذه الميليشيات المتمردة والخارجة عن القانون.

إننا في الحكومة اليمنية نؤكد مجددا التزامنا باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وندعو إلى إدانة كل من يقوم بانتهاكها على قدم المساواة. ونجدد التأكيد على أهمية تكثيف العمل والتنسيق مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة، وفتح مراكز رئيسية للمنظمات الأممية العاملة في

الشأن الإنساني في العاصمة المؤقتة عدن وبقية المدن الرئيسية بما يضمن لامركزية العمل الإنساني والإغاثي، وعدم تأثره بتعقيدات العمليات العسكرية، وبما يضمن عدم استغلال الميليشيات المسلحة لمخازن الأغذية واستخدامها كغطاء لتنفيذ هجمات عسكرية في خرق واضح للقانون الدولي الإنساني أو زراعة الألغام المضادة للأفراد التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية وتعرض حياة المدنيين للخطر، وحتى يتم ضمان أن تذهب المساعدات الإنسانية لوجهتها الصحيحة.

وفي إطار الحديث عن الوضع الإنساني، فإنه لا بد من الإشارة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه بلادنا جراء الحرب بسبب عبث الميليشيات الحوثية بموارد البلاد واحتياطاتها الداخلية والخارجية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على حياة المواطنين. ولمواجهة ذلك، وحرصا من حكومة الجمهورية اليمنية، ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، على استتباب الوضع الاقتصادي في اليمن فقد اتخذت الحكومة حزمة من الإجراءات والقرارات التنفيذية الهامة، التي لا مفر منها، للتكيف مع الوضع الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا.

واتخذ البنك المركزي حزمة من الإجراءات تمثل أبرزها في توفير كامل احتياجات المستوردين للمواد الأساسية من العملات الأجنبية وبسعر ثابت بتمويل من الوديعة السعودية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب. واتخذت الحكومة قرارا بتوفير مبلغ ١٠٠ مليون دولار للبنك المركزي بهدف تغطية الاحتياجات لصغار التجار والتي تقل طلباتهم عن ٢٠٠ ألف دولار، ومبلغ ١٥ مليون دولار شهريا لتغطية احتياجات شركة النفط اليمنية بهدف خلق توازن في السوق من خلال البيع بأسعار مناسبة للمستهلكين، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية للسوق السوداء التي خلقها أمراء الحرب من الميليشيات الحوثية، وبهدف تنظيم الطلب على العملة الأجنبية ومنع المضاربة العشوائية لتحقيق توازن يحافظ على استقرار العملة ويوقف تدهور قيمة الريال اليمني ويساعد في توفير السلع الأساسية والمشتقات النفطية للمواطنين.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تطرق إليها السيد مارك لوكوك، فقد أعلنت اللجنة الاقتصادية اليوم تأجيل تطبيق الآلية التنفيذية الخاصة بحظر استيراد السلع الأساسية على الاعتمادات أو الحوالات أو التحصيلات المستندية والمصرفية. وأكدت على أنها تعتزم عقد ورشة عمل بمشاركة رجال الأعمال اليمنيين لشرح الآلية والاستماع إلى ملاحظاتهم في كل ما يمكن أن ييسر دخول البضائع والسلع الأساسية.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تلعب منظمات الأمم المتحدة والدول والمؤسسات المانحة دورا محوريا ومساهما في استقرار العملة اليمنية عبر توجيه مساعداتها لليمن بالعملة الأجنبية والحوالات الواردة عبر البنك المركزي اليمني، أسوة بما قامت به المملكة العربية السعودية. ولا يفوتني هنا أن أشكر باسم الحكومة اليمنية ونيابة عن الشعب اليمني دول التحالف العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والدول المانحة الشقيقة والصديقة والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، على الجهود الإنسانية الاستثنائية التي تبذلها للتخفيف من معاناة اليمنيين، وآخرها المنحة المقدمة يوم أمس من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٧٠ مليون دولار لدعم رواتب المعلمين بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف. وأجدها فرصة لأجدد الدعوة إلى جميع الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها نحو خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام ٢٠١٨، والذي شارف على الانتهاء. إن حدة الوضع الإنساني كفيل بأن يدفع المانحين إلى تحويل كلماتهم إلى أفعال.

ختاما، رغم تقديرنا العالي لكل الجهود الإنسانية التي يقوم بها المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة اليمنيين، إلا أننا نؤمن أن هذه المعاناة التي صنعها البشر لا يمكن أن تنتهي وأن يكون هناك حل مستدام لها إلا من خلال معالجة جذور المشكلة في

اليمن، وهي الانقلاب الحوثي، وذلك عبر إيجاد حل سياسي سلمي شامل يقوم على المرجعيات الثلاث، وعلى رأسها قرارات هذا المجلس الموقر، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن جل ما نخشاه أن تصبح اجتماعات المجلس حول اليمن روتينية تلقى فيها الكلمات ويتم الإشارة إلى الأرقام والإحصائيات وأعداد الضحايا ثم ينتهي تأثير هذه الكلمات بعد أن ينفض المجلس، طالما وأن هذا المجلس غير قادر على الضغط على الميليشيات من أجل الخضوع للإرادة الدولية وتنفيذ قرارات المجلس الصادرة تحت البند السابع. لا بد لهذا المجلس من أن يرسل رسائل واضحة إلى ميليشيات الحوثي تؤكد على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل صامتا تجاه الجرائم والانتهاكات والمعاناة الإنسانية التي طال أمدها، وأن عليهم أن يختاروا إما السلام المستدام والحقيقي أو مواجهة أبناء شعبنا اليمني والمجتمع الدولي من خلفهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥